الفصل الأول

البطالة

"مفهومه – سماتها – خصائصها"

مقدمة:

أولاً: مفهوم البطالة.

ثانيًا: أساسيات مفهوم البطالة.

ثالثًا: أسباب عدم وضوح مفهوم البطالة.

رابعًا: التطور التاريخي لظاهرة البطالة.

خامسًا: المنظور الحديث للبطالة.

سادسًا: سمات البطالة.

سابعًا: خصائص وعناصر البطالة.

ثامنًا: إبعاد مشكلة البطالة.

تاسعًا: معدل البطالة الطبيعي.

عاشرًا: حجم البطالة ونسبتها.

الفصل الأول

البطالة

"مفهومها – سماتها – خصائصها"

مقدمة:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية يخصع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وأثارها الاجتماعية في المجتمع لم تشكل إلا في عام ١٩٣٣م، وذلك عندما عمد إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال فترة ١٩٣٠م.

ومنذ تلك الحقبة الزمنية التي تشكل فيها الاقتصاد بصورة دولية أخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة أختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

وإن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول حيث تظهر البطالة جليًا وتزداد نسبتها في حالة الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية (مؤقتة) ناتجه إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

أما إذا كانت الدورة الاقتصادية؛ فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسيًا في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب، وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهم مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان؛ لذا تلعب قضية البطالة المتثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية، ومن أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة فخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم.

إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من اهمية ظاهرة البطالة نفسها، وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببيئة المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

وإن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها.

وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل في الجوانب التالية: **(الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية)**.

أولاً: مفهوم البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها منذ قديم الأزل، وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع العلمية التي استهلكت بحثًا وتحليلاً إلا أنها مازالت تتربع على قمة جبال المشاكل الراسخة على النطاقين المحلي والعالمي.

وتعني بطالة العمل في اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل.

ومن ثم فالبطالة تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أو في نشاط وأداء رواده.

وذلك ما دارت حوله غالبية التعريفات المعنية في الدراسات المتخصصة؛ فقد أوضحت إحدى الدراسات أنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى.

ومما لا شك فيه أن المعنى الإصطلاحي لأي مفهوم ينبثق من معناة في جذوره اللغوي، ولذلك لا بد من الكشف عن معنى اصطلاح البطالة إنطلاقًا من اساسه اللغوي.

فمن المعاجم الحديثة المنجد في اللغة والإعلام فقد عرف البطالة بأنها "التعطل والتفرغ من العمل: تعطل وتفرغ فهو بطال".

تعد البطالة ظاهرة معقدة من حيث أسبابها وتحلياتها الأمر الذي أفرز تعريفات متعددة لها. ولعل أبسط هذه التعريفات وأكثرها عمومية ما ورد في الموسوعة الاقتصادية، والذي يرى أن البطالة **"تعطل العامل عن العمل"** أو هي حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجودة. أما معجم العلوم الاجتماعية فقد حددها بأنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره.

إن هذه التعريفات البسيطة توقعنا بالتبسيط والغموض في أن واحد عند تحديد ماهية البطالة، ومن هنا لابد أن نتسائل من هو العاطل عن العمل؟ هل هو الشخص الذي لا يعمل وحسب؟ وهل كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل؟

يدخل في تحديد ماهية البطالة اعتبارات مختلفة كالسن والجنس، والرغبة بالعمل والصحة الجسدية والصحة العقلية والقدرة على العمل والإراده.

ولكن هناك في المجتمع أفراد مثل **"الطلاب وربات المنازل والمعوقين"** من الجنسين فهل يجوز عد هؤلاء عاطلين عن العمل؟.

إنطلاق من ذلك عرفت منظمة العمل الدولية (LLO) البطالة بأنها حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

عند تحديد مفهوم البطالة نواجه من حيث التصنيف أشكالاً عديدة بالنظر لأسباب البطالة، وفترة الانقطاع عن العمل وشدتها وبحسب التحديد الإجرائي المرعي لكل بلد على حدة.

وقد اجمعت المصادر على ذكر أشكال مختلفة للبطالة على الرغم من التباين أحيانًا في عددها في تصنيفها أو توصيفها؛ فقد صنفت في الموسوعة الاقتصادية أشكال البطالة الأساسية كما يلي:

ـ بطالة احتكاكية . ـ بطالة موسمية . ـ بطالة مقنعة .

ـ بطالة هيكلية . ـ بطالة اختيارية

أما معجم العلوم الاجتماعية فقد صنف البطالة إلى أربعة أشكال هي كالتالي :

ـ البطالة العرضية . ـ البطالة الطوعية . ـ البطالة طويلة الأمد .

ـ البطالة الموسمية . ـ البطالة المقنعة . ـ البطالة البنوية .

ـ البطالة غير البنوية . ـ البطالة قصيرة الآجل . ـ البطالة التكنولوجية .

ـ البطالة الاحتكاكية . ـ البطالة الدورية .

لذا يمكن أن نأخذ بالتصنيف التالي للبطالة حيث يكون شكل ظهور البطالة هو المحور الذي تتفرع عنه صنوف البطالة بشكل عنقودي ويقصد بشكل ظهور البطالة **"مدى ظهورها بشكل صريح ودرجة وضوحها"** .

وعرفت البطالة في دراسة أخرى على إنها : **"وجود رغبة لدى العامل للعمل عند مستوى معين من الأجور"** .

بينما عرفها البنك الدولي بأنها : **"الجزى من القوى العاملة الذي ليس له عمل لكنه متواجد للبحث عن وظيفة"** .

ويرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم : **"قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه"** .

كما أن نشرة بحث القوى العاملة ١٤٢٠هـ الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة حدد مفهوم البطالة **"التعطل"** بأنه : عدم حصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد، وكان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة المضاية المنتهية بأسبوع البحث ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد **(المسح)** .

كما اختلفت المناظير إلى تلك المشكلة منذ القدم فنجد مثلاً **"ابن سينا"** أعتبرها آفة يصاب بها المتعطل عن العمل فيحرم المجتمع من الاستفادة من المنفعة التي حباه الله بها .

كما اعتبراها **"أحمد بن الدبجي"** تكاسلاً مسئولاً عن التسبب في فقر المصاب به .

وفي الدراسات الحديثة اعتبرها أحد الاقتصاديين **"مؤشراً على الأداء الاقتصادي"** .

وفي اهتمام بالغ بتلك المشكلة ذكر في إحدى الدراسات أن البطالة مشكلة **(اقتصادية – اجتماعية – تعليمية – سياسية – وأمنية من الدرجة الأولى)** وإنها تمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف .

كما يمكن تعريفها بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته، وذلك نظراً لحالة سوق العمل، ويستبعد هذا حالات الإضطراب أو حالات المرض أو الإصابة .

كما تعرف البطالة بأنها حالة تواجد الأفراد المتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه، ويستبعد البطالة السافرة للفئات التالية في المجتمع :

١ . الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى للعمل .
٢ . الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن الحد الأدنى للعمل .
٣ . العاجزون عجزاً كلياً عن العمل .
٤ . الأشخاص الذين يتأخر دخولهم لسوق العمل مثل **(البطالة – السناء الحوامل – السجناء)** .
٥ . الأجانب والغرباء .

ولقد احتل مفهوم البطالة حيزاً في عدد من الفروع المعرفية منها : **(علوم الاقتصاد – الإحصاء – الاجتماع)** .

فالمنظور الاقتصادي لتحديد البطالة يهتم إلقاء الضوء على اشكالها وأنواعها وأسبابها، وغير ذلك من المفاهيم المتعلقة بهذه القضية كما يمتد التحليل الاقتصادي ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية، والتي تعوق التشغيل الكامل وينعثر النظام الاقتصادي في خلق فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه .

أما المنظور السيويولوجي للبطالة فإنه يتناولها باعتبارها ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية، ومن ثم تكون تناولها في أطر أكثر عمومية من حيث الآثار التي تحدث بالمجتمع كمصلة لوجودها، ومن هذه الآثار الجرائم وإدمان المخدرات وغيرها من آثار الإنحراف التي يقترن ظهورها وإنتشارها بالبطالة .

وبالإضافة إلى هـذه التعريفـات لمفهـوم البطالـة يتحـدد مفهـوم البطالـة السـافرة الإجباريـة للشباب فيما يلي :

١ . البطالة السافرة الإجبارية تتمثل في رغبة الشـخص في العمـل وقدرتـه علـى القيـام بـه ، ولكنه لا يجد فرصة ذلك العمل .

٢ . البطالة مفهوم يتناقض مع مفهوم فرص العمل .

٣ . البطالة تعني فائض العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع .

٤ . البطالة تعني عدم وجود توازن بين فرصة العمل المتاحة وبين فرص العمل التي تتـاح في المجتمع .

٥ . البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهو مؤشر على انخفاض قدرتـه على استيعاب عنصر العمل .

٦ . البطالة هي عدم استغلال جزء من القـوى العاملـة بـالرغم مـن إنهـا قـادرة وراغبـة في الحصول على العمل .

ثانيًا: أساسيات مفهوم البطالة

يمكن اقتراح المفهوم الإجرائي للبطالة في ضوء الأساسيات التالية :

١ . تنوع الصور الأساسية للبطالة ، ومـا يتطلـب التعامـل مـع كـل هـذه الصـور كوحـدة واحدة ، ومن خلال منهج تكاملي واحد .

٢ . إن الأشخاص المستهدفين هم الشباب نظراً لما ينمثلونه من شريحة سـكانية كـبيرة وقـوة إنتاجية ضاربة لم يستوعبها سوق العمل رغم قدرتهم على هذا العمل .

٣ . إن الأفراد المتعطلين ممن يبحثون عن العمل رغم عدم توافره يـدخلون تحـت مظلـة هـذا النوع .

٤ . إن النساء لا يمثلون القوة التأثيرية ذات الإرتباط الوثيق بهذا المفهوم إلا من خلال مفهوم العمل بمعناه الشامل كنقيض مباشرة لظاهرة البطالة خاصة وأن الطلب علـيهم يـزداد في بعض المدجالات مثل : **" التربية والتعليم – اتلصحة – الخدمات المرتبطة بالجماهير "** .

٥ . إن البطالة لها آثار مترتبة عليها ؛ فقـد تـؤدي إلى الجريمـة لتصـبح الجريمـة ذاتهـا ظـاهرة اجتماعية كما تؤدي إلى إحداث التطرف المختلفة بجانب صور الإنحراف الآخرى .

٦ . إن العديد من العوامل الديموجرافية والاقتصادية والقيمية بجانب السياسة التعليمية دورها الهام كعوامل مؤدية إلى تنامي ظاهرة البطالة مما يتطلب مواجهة شاملة للظاهرة .

ثالثا: أسباب عدم وضوح مفهوم البطالة

إن مشكلة البطالة في مصر تعاني من عدم وضوح بعض المفاهيم ليس فقط بعض المفاهيم الفنية ولكن كذلك بعض المفاهيم الأساسية والتي تحتاج توضيحًا كالتالي :

١ . إن قضية البطالة مثل قضية الفقر من المشاكل التنموية التي لا يمكن عمليًا القضاء عليها تمامًا بل المستهدف من مواجهتها في جميع الأحوال هو : **"تخفيف البطالة وتخفيف الفقر أو تقليل البطالة وتقليل الفقر أو منع تفاقم البطالة ومنع تفاقم الفقر"** .

٢ . ينسجم مع المفهوم السابق أن وجود نسبة بطالة في حدود ٥ـ٦٪ من قوة العمل هي نسبة طبيعية وأمنية والدليل على ذلك وجود هذه النسبة أو تجاوزها في معظم الدول الصناعية المتقدمة أو الدول التي لا يعاني اقتصادها من مشاكل نمو أو معوقات أداء .

٣ . أن أسباب البطالة خاصة في الدول النامية لا يمكن أن تكون أسباب أحادية الجانب أي أسباب اقتصادية فقط أو أسباب اجتماعية فقط بل في العادة هي مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بل والسياسية أيضًا متشابكة ومتداخلة معًا .

٤ . أنه والحال كذلك فلا يمكن حل مشكلة البطالة أو التخفيف منها بمجموعة إجراءات أو برامج اقتصادية فقط أو اجتماعية فقط بل لابد من العديد من البرامج والإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية حتى يلزم تنفيذها معًا وفق رؤية واضحة واستراتيجية جيدة الإعداد .

٥ . بطبيعة الحال فإن حل مشكلة البطالة لا يمكن أن يكون مسئولية جهة واحدة بعينها ، وعلى سبيل المثال فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية ليس مسؤلاً وحده ولا يمكن أن يكون عن حل مشكلة البطالة بل الهدف الاستراتيجي المعلن والمخطط له هو توفير ٢٠٪ من فرص العمل المطلوبة سنويًا في الأنشطة غير الزراعية ، وكذلك لا يمكن أن يكون حل المشكلة مسئولية وزارة القوى العاملة وحدها أو وزارة المالية وحدها أو وزارة الاقتصاد وحدها أو القطاع الخاص وحده .

٦ . إنه لا يمكن حل مشكلة البطالة خاصة في الدول النامية بحل مشاكل سوق العمل وحدها وقوى العرض والطلب فيه أو إنتهاج أسلوب تخطيط القوى العاملة وحده بل يجب النظر لمشاكل الأسواق الثلاثة المتداخلة التالية : **" سوق العمل – سوق الاستثمار – سوق التنمية "** .

٧ . إن هناك فرصًا كبيرًا بين علاج أصل البطالة وعلاج أحد ظواهرها حيث أن التشخيص الجيد لمشكلة البطالة في مختلف المحافظات يجب أن يصل إلى أساس أو أصول المشكلة ، ومن ثم تتم صياغة حلول المواجهة لا أن يكتفي بعلاج ظواهر المشكلة ، وهذا لا ينفي أنه في كثير من الحالات للمشاكل والأزمات قد يكون معالجة الظواهر أو الأعراض ضروريًا إلا أن ذلك لابد أن يتم في ظل رؤية واضحة لأصل المشكل وأسبابها الحقيقية لمواجهة الأصل وليس الفرع .

٨ . إن هناك خلط كبير بين الأهداف والسياسات أو الأغراض والوسائل عند تناول مشكلة البطالة دون النظر لنظام الأجور المتدني الذي لا يساهم كثيرًا في حل مشكلة الفقر حيث جانب كبير من اسباب الفقر هو لإنخفاض الدخل وليس فقط لعدم العمل ، كذلك ينظر لصناعات والمشروعات الصغيرة وتنميتها كسياسة لحل مشكلة البطالة ، وهذا حقيقي غير أن تنمية المشروعات الصغيرة هدف تنموي استراتيجي في حد ذاته .

٩ . تقدم التكنولوجيا وانتشار ثقافة العمل الحر في الدول الصناعية فثمة تغيير واضح في المفاهيم المتعلقة بالعمل مثل :

- **خروج المرأة للعمل :** فلم يعد الخروج من المنزل شرطًا للوظيفة وانتشر ما يسمى Home Based Business .
- **فرص العمل الدائمة والمؤقتة :** حيث أصبح العمل المؤقت لبعض الوقت أكثر مناسبة وملائمة للعديد من الأنشطة الجديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإنتاجية والصيانة والتعليم عن بعد وغيرها .
- **ساعات العمل :** حيث أصبح يقاس بناتج أكثر منه بعدد ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية .

١٠ . الاقتراب من حسم الصراع لصالح الاستثمارات كثيفة رأس المال ، وذلك ما لم يجد جديد يعيد الصراع إلى حالته الاولى حيث كان الصراع أو المنافسة قائمًا عندما كانت الاستثمارات كثيفة العمالة تتميز بانخفاض التكلفة لكن بتطور تكنولوجيا المعلومات

وتطبيقات الحاسب الآلي ؛ ثم تخفيض كبير في الاستثمارات قليلة العمالة التي تعتمد على تكثيف التكنولوجيا حيث أصبح برنامج **سوفت وير Software** بديل لمجموعة عمال دفعة واحدة نظام محاسبي مثلاً يشغله ويديره محاسب واحد بدلاً من خمسة .

رابعًا: التطور التاريخي لظاهرة البطالة

البطالة ليست ظاهرة جديدة في مصر فقد تعايش المجتمع المصري مع بطالة مختلفة الجذور والإحجام لسنوات طويلة ، ومع ذلك تبدو الامور وكأننا اكتشفنا فجأة أن هناك بطالة ، وربما كان هذا الوعي المفاجئ نتيجة لتكاثر خريجي الجامعات خلال السنوات التي أوقفت فيها الحكومة سياسة تعيين الجميع وقللت حتى من تعيين العمالة المطلوبة في بعض القطاعات مثل التعليم ، وزاد من الشعور بالظاهر تضاؤل فرص العمل في دول الخليج ، وكذلك تراجع معدلات التشغيل في قطاع التشييد المصري عما كانت عليه في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في هذا القرن .

وقد بدأت الكتابات منذ مطلع الخمسينيات على الإشارة إلى مصر ضمن من الدول شملت في ذلك الوقت الهند وباكستان والفلين وجنوب شرق آسيا باعتبارها نماذج لظاهرة البطالة المقتنعة ، وهي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفراً أو سالبًا أو ضئيلاً بدرجة لا تكاد تذكر .

والواقع أن اصطلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية أو النمو في الأقطار النامية ؛ فقد ذكرت **السيدة/ جون روينسون** هذا الاصطلاح في عام ١٩٣٦ م لتصف حالة أعمال المصانع الذين استغنى عن خدماتهم واضطروا إلى قبول أعمال تافهه لا تكاد تقيم أودهم ، ومن ثم فقد كانت تشير إلى الحالة التي تتضائل فيها الإنتاجية الحدية لا تكاد تذكر .

وهي نفس الحالة التي أشار إليها الاقتصادي المعروف **أرثر لويس** في أواخر الستينيات عندما تحدث عن البطالة التي تصاحب التنمية في الدول المختلفة ، وكيف أن التطور الاقتصادي وحركة التصنيع التي تصاحبه تجذب أعداداً متزايدة من المهاجرين من المناطق الريفية تزيد كثيراً عن الحاجة الفعلية للعمالة الصناعية ، ويترتب على ذلك أن جانبًا من هذه الهجرة يتحول من

حالة البطالة المقنعة في الزراعة إلى حالة البطالة المقنعة في المدن الكبرى؛ فتنشأ طبقة من المشتغلين أسما المتعطلين فعلاً فلا تعيش بشكل طفيلي في المدن.

ويبدوا أن التطورات التي شهدها الريف المصري منذ منتصف السبعينيات قد أثبتت مرة أخرى أن البطالة الريفية قد تتخذ صوراً متعددة تمثل البطالة المقنعة مجرد واحدة منها في ظروف معينة ليست قاصرة على الزراعة وحدها بينما يمكن أن تظهر البطالة السافرة في الريف المصري أيضًا إذا توافرت مقومات ظهورها شأنها في ذلك شأن البطالة في المدن وفي مختلف الأنشطة والصناعات.

وقد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالميًا مع الثورة الصناعية في مطلع القرن الحالي، وتزايدت في بعض المجتمعات حسب التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت عليها.

وانتشرت ظاهرة البطالة في مصر في عصور مختلفة متأثرة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وتعاني مصر منذ بداية الثمانينيات من تفاقم مشكلة البطالة حيث تأثرت تلك المشكلة بسياسة الدولة في عدم إلتزامها بتعيين الخريجين وزيادة عدد السكان وقلة الدخل تالقومي نتيجة لمشكلات اقتصادية، وكذلك هجرة المواطنين من الريف إلى الحضر.

وباستعراض الإحصائيات العامة نلاحظ تزايد معدلات البطالة السافرة من نسبة (٢٦ . ٢) عام ١٩٦٠م إلى نسبة (٧ . ٧٪) عام ١٩٧٦م وأخيراً نسبة (٧ . ١٤٪) عام ١٩٨٦م، ولا شك أن الاتفاع في نسبة البطالة السافرة في الاقتصاد المصري يعد مسئولاً عن تفاقم مشكلة سوء استغلال الموارد البشرية، كما يزيد من حدتها هذا ولا تكمن خطورة مشكلة البطالة السافرة في الاقتصاد المصري في تزايد معدلاتها فقط، ولكنها تكمن أيضًا في ارتفاع تلك المعدلات مقارنة بكثير من دول العالم المتقدم أو النامي.

ويعتبر النمو السكاني السريع وتخلف مستوى البيئة الأساسية واضطرار الدول إلى توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات للمشروعات المكثفة لرأس المال للإسراع بتكوين البيئة الأساسية التي يتوقف على توفرها تنفيذ خطة التنمية، وكذا القيام بعمليات الإحلال والتجديد لأدوات الإنتاج وانكماش الرقعة الزراعية نتيجة لعمليات التجريف والتوسع العمراني في الأراضي الزراعية واختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم ارتفاع نسبة التضخم وتضاعف

مخرجات التعليم بمستوياته المختلفة والهجرة من الريف إلى الحضر وعدم المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الفترة السابقة على مشروعات الخطط وتوجيه جزء كبير من مدخرات العاملين بالخارج إلى قنوات الإدخار غير المأمونة التي لم تستثمرها في المشروعات المنتجة لفرص العمل فضلاً عن حلول مواعيد سداد أقساط القروض والمترتب عليها من فوائد بالإضافة إلى عدم مواكبة بعض الساسات لنظم التغيرات السريعة في المجتمع ؛ فقد حد ذلك من القدرة على الإدخار لدى الأفراد والهيئات كما حد من قدرة الدولة على توفير القدر الكافي من رأس المال اللازم للاستثمار وإعادة الاستثمار لتوفير فرص العمل المناسب لحجم الداخلين الجدد لأسواق العمل ؛ فأثر ذلك على القدرة الاستيعابية كنشاط الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد والبناء والتجارة والمال والنقل والمواصلات وارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في توفير فرص العمل ، ولاشك أن ذلك يرجع على أنه يلزم بتعيين فائض الخرجيين من حملة المؤهلات المتوسطة والعالية ، وإذا كان هذا التعيين يراعي بعدًا اجتماعيًا يجب مراعاته إلا أنه في كثير من الأحيان يمثل عمالة زائدة في العديد من القطاعات الخدمية لا تضيف إنتاجًا جديدًا ، وبالتالي سوف تقل القطاع الحكومي بعد ذلك على استيعاب هذه العمالة الإضافية في ضوء سياسة توزيع الخرجيين السابق اتباعها .

ومن ثم تتأثر القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات في المستقبل الأمر الذي حدى بالدولة إلى تبني سياسة جديدة في توزيع فائض الخرجيين بحيث يتم التعيين على فرص عمل حقيقية ومنتجة ، وليس على اعتماد إضافي بصرف النظر عن الحاجة الحقيقية لهذه العمالة واللجوء إلى مجالات جديدة توفر فرص العمل المنتجة للداخلين الجدد ولسوق العمل مثل التوسع في نشاط السياحة والمدن الجديدة واستصلاح الأراضي وتوزيعها على شباب الخرجيين وتنمية فرص العمل بالخارج فضلاً عن تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة مما سينعكس أثره على توفير فرص العمل المنتجة في المستقبل .

خامسًا: المنظور الحديث للبطالة

من أشهر النظريات التي اهتمت بمشكلة البطالة هي نظرية **كينز** حيث يرى أن البطالة تحدث نتيجة للركود الاقتصادي ، وبالتالي فإنه يمكن التغلب عليها وتحقيق حالة التوظف الكامل بخلق

مجالات استثمارية جديدة حيث تساهم في زيادة الطلب الكلي الفعال فينتعش الاقتصاد ويزيد الإنتاج لمقابلة ذلك الطلب الفعال المتزايد، وبالتالي يزداد الطلب على العمالة.

ويبدوا أن التقنيات المتطورة قد ساهمت في زيادة حدة الطلب حتى في الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية مما أدى إلى ابتداع بديل لحالة التوظف الكامل بمفهوم مستحدث يطلق عليه "**المعدل الطبيعي للبطالة**" أو "**البطالة المقبولة اجتماعيًا**"، وبمقتضى ذلك المفهوم يتم الإذعان لمشكلة البطالة وتجاهلها عند حد معين لها كنوع من التكيف مع تلك المشكلة التي تتزايد أيضًا مع معدلات تضخم الأسعار بل أن البعض وصلوا إلى حد إعطاء مشكلة التضهخم أولوية في الاهتمام قبل الخوض في حل مشكلة البطالة.

وفي إحدى الدراسات المهتمة بذلك الاتجاه أوضح أن ظروف سوق العمل تختلف من دولة لأخرى، ومن ثم فعلى كل دولة أن تختار توليفة من عنصري البطالة كحد أدنى طبيعي مقبول والتضخم بمعدلات يمكن معها تعظيم منافع كل فرد في الدولة مع التأكيد على الرضوخ الحتمي لقبول ذلك الحد الأدنى من البطالة حيث أن محاولة التخلص التام من مشكلة البطالة لابد أن يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بدون القضاء المستهدف على البطالة، ويسترشد بما حدث في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من كارثة ارتفاع معدلي البطالة والتضخم بشكل غير مقبول في آن واحد.

سادسًا: سمات البطالة

أتضح من خلال مسح عينة من قوى العمل أنه من أهم سمات الطالة هي:

١. اتساع نطاق البطالة السافرة وازدياد حجمها ومعدلها.

٢. تبين معدلات البطالة بمظاهر يثير الدهشة حيث تصل إلى أعلى مستوياتها بالنسبة للفئة العمرية ١٥ـ٢٥ تمثل ٥ . ٢٧٪ مقارنة بمتوسط كلي هو ٨ . ١٠٪، وعلاوة على ذلك فإن متوسط فترة البطالة أعلى ما تكون وسط الشباب حتى تصل إلى ٣٧ و٦٤ و٦٧ شهراً للفئات العمرية ٢٠ـ٢٥ و٢٥ـ٣٠ و٣٠ـ٤٠ سنة على التوالي.

٣ . الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة بين الداخلين الجدد في سوق العمل إن نسبة البطالة أعلى وسط الباحثين عن عمل لأول مرة ٩٥٪ معظم هؤلاء يقعون بشكل طبيعي في الفئة العمرية ١٥ـ٢٥ سنة .

٤ . تبدوا العلاقة بين البطالة والتحصيل الدراسي سلبية حيث أن نسبة البطالة أعلى وسط الذين لديهم مؤهل تعليمي متوسط ٣٣٪ يليهم من لديهم مؤهل فوق المتوسط ١٩٪ ثم خريجي الجامعات ١٢٪ مقابل ١٪ فقط من الأميين وإن هذا النمط يبين أن عائد التعليم سلبي في سوق العمل .

٥ . الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة بين الإناث حيث تعاني النساء من البطالة أكثر من معاناة الرجال خصوصًا في المناطق الحضرية .

٦ . تفشى ظاهرة البطالة اليائسة وهي بطالة العاطلين الذين أصابهم اليأس من الحصول على فرصة عمل .

٧ . البطالة أعلى في المناطق الطرفية مثل مصر الدنيا الغربية ومحافظات الحدود، وتبرز هذه السمات مدى تقلب مشكلة البطالة خصوصًا وسط الشباب الذين لا يتناسب وضعهم في أسواق العمل مع طموحاتهم المتنامية إلا أن هذه المشكلة تزداد تعقيدًا عند دراسة الاتجاهات في دخل العمل والفقر .

٨ . في جميع الأحوال يمكن الإدعاء أن أيا من تقديرات حجم ومعدل البطالة في مصر لا يفصح عن مقداريهما الحقيقيين، وأن كلا منها يقترب أو يبتعد عنها بدرجة أو بأخرى، ولعله في نافلة القول أن الجهل بالرقم الحقيقي لحجم أو معدل البطالة هو أحد مظاهرها الخطيرة بقدر ما يترتب عليه من جهل بحجم الجهد المطلوب لمواجهتها تقل في ظلمته وتتعثر خطى هذه المواجهة .

٩ . إن من أهم سمات البطالة السافرة في مصر أنها في قسمها الأعظم من ذلك النوع المعروف باسم البطالة البنيوية أو الهيكلية التي تنجم عن قصور الطاقات الإنتاجية القائمة في الاقتصاد المعنى وعجزها عن استيعاب كل القادرين على العمل والراغبين فيه في هذه الاقتصاد .

ومع ذلك فإن قسمًا صغيراً منها قد يعزى وبصفة خاصة في السنوات القليلة الأخيرة التي تعطل طاقات إنتاجية أو لأخر، ومن ثم فإنها في كلتا الحالتين بطالة إجبارية .

سابعًا: خصائص وعناصر البطالة

من أهم خصائص وعناصر الباطلة ما يلي :

أ) تعد البطالة ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية التي تختلف من نشاط اقتصادي آخر ، ومن زمن إلى زمن يتم فيه إنتاج هذا النشاط .

ب) على الرغم من تعدد وتنوع التقديرات المحدودة لحجم هذه الظاهرة في أوقات مختلفة إلا أن التقدير الأساسي لهذا الحجم يتم من خلال المقارنات بين حجم ونوعية ما يبذله السكان النشطون اقتصاديًا كقوة علم رئيسية في المجتمع ، وبين المجموع الحقيقي من السكان ممن يعانون من البطالة في صورتيها السافرة والقنعة بصفة أساسية .

ج) إن العمل هو مصدر كل نماء وإنتاج وهو نقيض مباشر لما هو بطالة .

د) التعطيل هو الوجة الآخر من العملة قياسًا على أن وجهها الأول هو البطالة ويشمل بصفة أساسية إنعدام العمل المتاح ، أما الأشخاص الذين ينتمون إلى القوة البشرية القادرة على العمل وتتوفر لديهم بالفعل الرغبة في العمل والقدرة عليه والاستعداد لأدائة .

وبالإضافة إلى هذه الخصائص فإن مفهوم البطالة المقنعة يتضمن عدة عناصر لعل من أهمها :

أ) قيام بعض العاملين بالعمل وعدم عملهم في نفس الوقت فيترتب على ذلك إضطراب وتزخر دورة الإنتاج وعدم الحماس في القيام بالعمل .

ب) يزداد ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات .

ج) يؤدي بالمثل ظهور هذه النوعية من البطالة كنتاج لعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل .

تأسيسًا على ما سبق يمكن اقتراح المفهوم الإجرائي للبطالة في ضوء الأساسيات التالية :

١ . تنوع الصور الأساسية للبطالة مما يتطلب التعامل مع كل هذه الصور كوحدة واحدة ومن خلال منهج تكاملي واحد .

٢ . إن الأشخاص المستهدفين هم الشباب نظراً لما يمثلونه من شريحة سكانية كبيرة وقوة إنتاجية ضاربة لم يستوعبها سوق العمل رغم قدرتهم على هذا العمل .

٣ . إن الأفراد المتعطلين ممن يبحثون عن العمل رغم عدم توافره يدخلون تحت مظلة هذا المفهوم .

٤ . إن النساء لا يمثلون القوة التأثيرية ذات الإرتباط الوثيق بهذا المفهوم إلا من خلال مفهوم العمل بمعناه الشامل كنقيض مباشر لظاهرة البطالة خاصة وأن الطالب عليهم يزداد في بعض المجالات مثل التربية والتعليم والصحة والخدمات المرتبطة بالجماهير .

٥ . أن البطالة لها أثار مترتبة عليها فقد يؤدي إلى الجريمة لتصبح الجريمة ذاتها ظاهرة اجتماعية ، كما تؤدي إلى إحداث التطرف المختلفة بجانب صور الإنحراف الآخرى .

٦ . إن العديد من العوامل الديمجرافية والاقتصادية والقيمية بجانب السياسة التعليمية تلعب دورها الهام كعوامل مؤدية إلى تنامي ظاهرة البطالة مما يتطلب مواجهة شاملة للظاهرة .

ثامنًا: إبعاد مشكلة البطالة

للبطالة أبعاد متعددة حيث أنها ظاهرة مركبة تؤثر وتتأثر بغيرها ومن أهم هذه الأبعاد مايلي :

أ) البعد السياسي:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة ؛ فيستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثيراً من مواطنيه بلا عمل ، ويبدأ في تشكيل التنظيمات الناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن .

مثال ذلك لنشاط تلك التيارات وخاصة الشيوعية منها خلال أواخر الستينيات مستغلين ضعف ألأجور العاملين بالدولة والقطاع العام حيث كان بطالة مقهنعة وغير منتجة في ذلك الوقت وقاموا بتشكيل بعض التنظيمات الشيوعية التي هددت أمن الدولة .

وخلال أوائل الثمانينيات ظهرت واشتدت التيارات الدينية مستغلة أيضًا البطالة التي شملت الكثير من المواطنين عقب إنحسار الانفتاح الاستهلاكي الذي ساد فترة السبعينيات ومشتغلة أيضًا سياسة تعيين الخرجين التي أدت إلى وجود بطالة بين الشباب خاصة المتعلم منهم وكادت أن تحدث خللاً في الأمن السياسي بالبلاد.

ب) البعد الاجتماعي:

تعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري في أواخر القرن الحالي من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة في مصر.

ومن تلك التغيرات الاجتماعية هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن حياة اجتماعية أفضل مما أدى إلى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي مما جعلها بؤر إجرامية وتربة جيدة للإنحراف نظراً لوجود تكدس غير عادي في هذه المجتمعات وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل وتداخل الأسر فيما بينها.

أدى ذلك إلى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات الريفية، ولزيادة عدد السكان في تلك المجتمعات عن احتياجات العمالة في تلك المدن بدأت تظهر بها مشكلة البطالة.

ونتيجة لذلك انتشرت بعض الجرائم التي تتنافى مع العادات والتقاليد المصرية القديمة مثل جرائم الأداب العامة والتعدي على الآخرين والسرقة والتعدي على أملاك الدولة بهدف الحصول على المال وانتشار الإرهاب والتطرف بين شباب هذه المناطق وحالة من الإغتراب لديهم حيث يسيطر على الشباب المتعطل شعور بالفشل والإحباط من ينعكس على علاقته بالمجتمع ويتولد لديه شعور أعمق بالقنوط واللامبالات واليأس من إمكانية تحسن حالته في المستقبل، وبذلك تقل مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل الأستهواء وسهل التعرض والتأثر بالتيارات الإنحرافية.

وينتج أيضًا عن البطالة درجة من الحقد والبغضاء بين المتعطلين مما يجعلهم قابلين للتعرض لتأثيرات السلبية مما يفقدهم ولائهم لمجتمعهم.

ج) البعد الديموجرافي:

نجد أن تجاوز ضعف النسبة المناطرة على المستوى الإجمالي سواء في حالة الذكور أو الإناث، ويرجع ذلك للتحولات الديموجرافية التي عادة ما تصاحب معدلات الخصوبة المرتفعة والتي تؤثر في التوزيع العمري للسكان، وهذه الخاصية الديموجرافية ليست خاصة بمصر فقط ولكنها سمة عامة في الدول النامية.

ونجد أيضًا أن سمة ديموجرافية للبطالة تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة بالنسبة للإناث حيث نجدها في الفئة العمرية ١٥ـ٢٤ سنة ٤٤٪ في الحضر و٢ . ١٧٪ في الريف، وهذا قد يرجع لمعوقات تشغيل الإناث وترفض بعض مؤسسات القطاع الخاص تشغيل الإناث خوفًا من إجازات الوضع وتربية الطفل.

ونجد الإحصاءات الرسمية تسجل ارتفاع أعداد العاطلين من أقل ٢٠٠ ألف عام ١٩٦٠م إلى نحو ٢ مليون في منتصف الثمانينيات، ونجد أن معدل أو نسبة البطالة في تزايد حدي حيث كانت ٢ . ٢٪ ١٩٦٠م إلى ٧ . ٧٪ سنة ١٩٧٦م ثم ٦ . ١٤٪ سنة ١٩٨٦م.

وأخر السمات في الأبعاد الديموجرافية للبطالة في مصر نجد الفرق الواضح بين معدلات البطالة في الحضر والريف حيث نجد الآتي:

- إن نسبة البطالة في الريف إلى حجم البطالة الكلية يصل إلى حوالي ٤٩٪ في عام ١٩٨٦م بينما كانت هذه النسبة في حدود ٤٧٪ في عام ١٩٧٦م، وفي نفس الوقت فإن نسبة قوة العمل في عام ١٩٨٦ن بالمناطق الريفية قد بلغت نحو ٥ . ٥٢٪ من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٨٦م مقابل نسبة قدرها ٤ . ٥٧٪ في عام ١٩٧٦م.
- إن نسبة البطالة في المناطق الريفية قد ارتفعت من ٨ . ٦٪ في عام ١٩٧٦م إلى ٧ . ١٣٪ عام ١٩٨٦م، بينما ارتفعت هذه النسبة في المناطق الحضرية من ٥ . ١٠٪ في عام ١٩٧٦م إلى ٨ . ١٥٪ في عام ١٩٨٦م.

- إن الحجم المطلق للبطالة في الريف قد ارتفع من ٣٩٦ ألف فرد في عام ١٩٧٦م إلى ٩٨٥ ألف فرد في عام ١٩٨٦م، وبمعدل نمو سنوي خلال السنوات العشر يبلغ ٥ . ٩٪ في الوقت الذي زاد فيه حجم قوة العمل بمعدل سنوي قدرة ١ . ٢٪، كما زاد فيه سكان المناطق الريفية بمعدل سنوي قدره ٨ . ٢٪ سنويًا خلال نفس الفترة.

ويمكن تفسير هذه السمة الديموجرافية للبطالة والخاصة بالإنخفاض النسبي لمعدلات البطالة في الريف بالمقارنة بالحضر كالآتي:

- سيادة شكل الأسرة الممتدة في الريف بدرجة أكبر من الحضر أدى إلى استمرار نمط الإنتاج العائلي حيث غالبًا ما يعمل أفراد العائلة الواحدة معًا، وفي هذه الحالة حتى لو كان العمل لا يشغل كثيرًا من وقت المساهمة في قوة العمل إلا أنه يعتبر عمل.
- إنحسار تيار الهجرة الريفية الحضرية بدرجة كبيرة وحلول الهجرة الخارجية ولو جزئيًا محل الهجرة الداخلية حيث أنعكس ذلك في تناقص الحاجة للعمل بأجر الغير سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم بعد عودتهم أو بالنسبة لأسرهم وذويهم، وذلك للأعتبارات الاجتماعية المستجدة من ناحية وتوافر حدود دنيا من الجخول وتوافر الاستثمارات اللازمة للعمل في مجالات زراعية أو في نفس مجال الزراعة.

د) البعد الاقتصادي:

يجب أن يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة العمل فمعنى ذلك إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج؛ فمعنى وجود فئة من المتعطلين بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية والديموجرافية بعدًا اقتصاديًا يتمثل في خسارة القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون.

ونجد بالنسبة لمصر أن تركز الاستثمارات العامة في مناطق محددة تساعد على اجتذاب أعداد متزايدة من المهاجرين إليها مما أدى في النهاية إلى إرتفاع معدلات البطالة في مصر بشكل ملموس وأدت محاولة الحكومات المتتالية إلى علاج الموقف بالسعي إلى خلق مزيد من فرص العمل

بالمناطق المتميزة إلى استمرار تدفق الهجرة الداخلية نحوها حيث أصبح معدل خلق فرص العمل قاصراً على اللحاق بمعدل النمو السريع لقوى العمل الحضرية.

ويجب أن تحدد أن البعد الاقتصادي لمشكلة البطالة يمثل الجذور الحقيقية للمشكلة فالمشكلة في صلبها ترجع إلى الاختلال الذي أصاب هيكل الاقتصاد المصري.

ومما يساعد على المشكلة من الأبعاد الاقتصادية الآتي:

- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة.
- معدل تشغيل الحرفيين والذي بدأ منذ عام ١٩٦٤م فتح الباب لاستيراد العاملة الأجنبية وخاصة في قطاع التشييد والخدمة المنزلية.
- الخلل في توزيع الاستثمارات والتركيز في استثمارات في الإحلال والتجديد ومشروعات البيئة الأساسية قد قلل من إيجاد فرص عمل جديدة.
- ارتفاع معدلات التضخم فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم والبطالة.
- الاعتماد على الاستيراد وعدم توفير الحماية الجمركية للمنتج المصري وتوجيه القروض وتركيزها على مشروعات البنية الأساسية وإحلال وتجديد الوحدات الإنتاجية القائمة.
- كما أدى المناخ السيء للاستثمارات التي تناقض القوة الإدخارية للمجتمع بدرجة كبيرة من ٢٢٪ من بداية السبعينيات إلى ١٥٪ في منتصف السبعينيات إلى ٨٪ في عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧م، وساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية.

هـ) البعد الأمني:

من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع المصري بصفة عامة وأمن الدولة والنظام الحاكم بصفة خاصة، ويتزايد هذا الخطر زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تتزايد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات البطالة من حيث نوعية الجرائم المرتكبة والمتهم الذي ارتكبها سواء كان عاطلاً متعلمًا أو غير ذلك.

وتؤثر الأبعاد المختلفة للبطالة على البعد الأمني لها فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية وزاد حجم البطالة بسببها، وقل الدخل الفردي زاد ارتكاب بعض الجرائم الاقتصادية لاستعواض النقص في الدخل بطرق غير مشروعة.

وأيضًا نلاحظ زيادة معدلات الجريمة خاصة الاجتماعية منها في المناطق التي يزيد فيها عدد العاطلين، ويبتعد سكانها عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الفاضلة نتيجة لزيادة السخط على المجتمع والتخلي عن الوطنية والقومية بسبب البطالة.

كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الأمن الداخلي للبلاد نتيجة لإنخراط أعداد كبيرة من المتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية غير المشروعة.

وباستقرار التقارير الإحصائية السنوية لمصلحة الأمن العام ينتفح الآتي: يلاحظ لنا من متابعة تلك الإحصائيات من خلال سنوات ١٩٨٦/ ١٩٨٧/ ١٩٨٨م بالنسبة للجرائم المرتبطة بمشكلة البطالة وهي السرقات العامة وسرقات المساكن والمتاجر والسيارات والماشية وجرائم الخطف والاغتصاب وهتك العرض وجرائم تزوير الأوراق الرسمية، ونلاحظ زيادة معدلات هذه الجرائم كما اشتدت مشكلة البطالة عامًا بعد عام.

أما بالنسبة لنوعية المجرم مرتكب تلك الجرائم خلال السنوات محل الفحص نلاحظ أنه يزداد عدد مرتكبي الجرائم هذه في بعض الفئات خاصة المتبطلة منها سواء بطالة صريحة أو بطالة مقنعة مثل الأنثى غير العاملة والعاطلين والمتعطلين بدون عمل والعامل الحرفي والمزارع والطلبة.

وفي دراسة للعلاقة بين البطالة وبين الجريمة تبين مايلي:

١. يمكن القول بأطمئنان علمي سليم أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توفرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي انتهت إليها الدراسة.
٢. العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب نتيجة والنتيجة سببًا مع استمرارية العلاقة وتعقدها وتشابكها بمر الزمن.

٣. توضح الدراسة أن ثمة عوامل اجتماعية غير المجموع العاطل من المجرمين سواء في ذاته أو أسرته مثل انتشار الأمية والتفكك الأسري، ومن هذا يتضح كما ذكرت بعض الدراسات الأجنبية أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة لاسيما بين المجرمين الفاقدين.

ومن خلال هذا العرض يتضح أن البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد ديموجرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتؤثر ببقية الظواهر الاجتماعية.

تاسعًا: معدل البطالة الطبيعي

مفهوم استخدم من قبل الباحثين في العلوم الاقتصادية وهو مكافئ لحالة التوظف الكامل في الاقتصاد الذي يؤكد أن كل فرد بحاجة للعمل وقادر عليه ويرضى بمستوى الأجر المناسب يستطيع الحصول على فرصة عمل بعد أن يسجل بمكاتب التشغيل المختصة ويضع نفسه تحت الاستخدام والانتظار لفترة وجيزة.

لقد أكد علماء الاقتصاد أن بلوغ المعدل الطبيعي للبطالة يعني قدرة المجتمع على الاستغلال الأمثل والشامل والمتكامل للموارد الاقتصادية والبشرية والتوظيف الكامل لها، ولكن بلوغ ذلك سيكون حالة من التوازن بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، وهذا بدورة لا يعني أن معدل البطالة سيكون الصفر.

ويختلف معدل البطالة الطبيعي من فترة لأخرى، وذلك تبعًا للأزمات الاقتصادية كما حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي وأزمة الكساد العظيم، وأيضًا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أثر الصدمتين النفطيتين التي ترافق معها ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة مثال: بلغ معدل البطالة الطبيعي في بعض البلدان الصناعية وسطيًا تتراوح بين ٥٪ إلى ٦٪.

ولكن لفهم معدل البطالة الطبيعي لابد من الحديث في مفهوم معدل البطالة بشكل عام.

يتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية.

أما لقياس معدل البطالة واستناداً إلى قانون عام يطبق في البلدان المتقدمة والنامية والعربية كلها على حد سواء على النحو التالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{مجموع قوة العمل}} \times ١٠٠$$

وعلى الرغم من عموميه قانون حساب معدل البطالة فإن تطبيقه يختلف من بلد لآخر وذلك لأسباب منها :

١ . **سن دخول العمل :** تختلف سن دخول العمل في كثير من دول العالم ففي الدول المتقدمة يبدأ سن دخول العمل بحدودة الدنيا في سن السادسة عشر (١٦) وتنتهي عند حدودة العليا في سن (٦٥) سنة، أما في الدول النامية والعربية ومثالة سوريا تبدأ سن دخول العمل بحدودة الدنيا في سن العشر (١٠) سنوات، وتنتهي عند حدودة العليا وهي (٦٥) سنة، وهذا ما ورد في إحصائيات سوق العمل في سوريا عام ١٩٩٥م، وهذا ما يؤثر بدورة في نسبة القوة العاملة، ومن ثم في حساب معدل البطالة .

٢ . **فترة الانقطاع عن العمل :** أيضًا تختلف فترة الانقطاع عن العمل من بلد لآخر وتؤثر بدورها في نتائج مح البطالة؛ ففي البلدان المتقدمة تجري إحصائيات دورية شهرية مثال : الولايات المتحدة تؤخذ عينة من (٦٥٠٠٠) أسرة تسأل بشكل مباشر كل فرد فيها ممن تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة ماعد (المسجونين والمحجوزين بالمصحات والمشافي) ولا يعد كل من عمل ساعة واحدة في الأسبوع عاطلاً عن العمل، أما في البلدان النامية والعربية وسورية على وجه التحديد فإن هذه المسوح الإحصائية غير موجودة بشكل دوري شهري، وإنما تجري سنويًا في أفضل الطروف أو كل ثلاث سنوات أو في كل خمس سنوات ولا تعد دقيقة لعدم توافر الأطر والتقنيات اللازمة .

عاشرًا: حجم البطالة ونسبتها

يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفارق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين، أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل ذكوراً وإناثًا مضروب في مائة، وذلك وفقًا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التعطل (البطالة)} = \frac{\text{حجم البطالة (عدد العاطلين)}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين هما كالتالي :

١ . **العامل الأول :** ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميًا لدخول قوة العمل .

٢ . **العامل الثاني :** فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل .